

واقع أبعاد الاقتصاد المعرفي في البنوك اليمنية دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتجارية في محافظة حضرموت

د. أحمد يسلم العوش

أستاذ الاقتصاد المساعد، قسم العلوم الإدارية، كلية المجتمع سيئون

الملخص:

تستهدف هذه الدراسة تناول واقع أبعاد الاقتصاد المعرفي في البنوك اليمنية . دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتجارية في محافظة حضرموت (الوادي والصحراء)، لتسليط الضوء على اقتصاد المعرفة ومدى الاختلاف في تطبيقه وفقاً لنوع البنك (البنك الإسلامي والتجاري) بالاعتماد على أبعاده الأربعة (الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية، الابتكار والإبداع، الموارد البشرية والتعليم، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة موجهة لموظفي البنوك اليمنية (الإسلامية والتجارية) في محافظة حضرموت الوادي والصحراء، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها: أن مستوى توافر أبعاد اقتصاد المعرفة مجتمعة في البنوك اليمنية (إسلامية وتجارية) جاء بمستوى متوسط، وأنه لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية لأبعاد اقتصاد المعرفة في البنوك اليمنية وفقاً لنوع البنك (إسلامي، تجاري)، باستثناء بعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي وجد فيه اختلاف ذو دلالة إحصائية في البنوك اليمنية وفقاً لنوع البنك (إسلامي، تجاري)، وتوصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات، أبرزها: ضرورة قيام وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات اليمنية بتحسين خدمة الإنترنت وإيجاد حلول ناجعة لبطء الخدمة، مع إعادة النظر في كلفة الإنترنت المرتفعة في البلاد، وضرورة قيام البنوك اليمنية بزيادة الإنفاق على الاتصالات وتقنية المعلومات لمواكبة اقتصاد المعرفة.

الكلمات المفتاحية:

- اقتصاد المعرفة
- الابتكار والإبداع
- الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ABSTRACT:

Key Words:

- Knowledge economy
- Economic incentives and institutional systems
- Innovation and creativity.
- Information and communication s technology

The study deals with the reality of the dimensions of the knowledge economy in Yemeni banks where a comparison was made between Islamic and commercial banks in Hadhramout Governorate (Al-Wadi & Desert). The study aims to highlight the knowledge economy and the extent of difference in its application according to the type of bank (Islamic and Commercial Bank) based on its four dimensions (economic incentives and institutional systems, innovation and creativity, human resources and education, information technology and communications). The researcher has adopted the descriptive analytical approach by designing a questionnaire for employees of Yemeni banks (Islamic and commercial) in Hadhramout governorate. The study has reached a number of results, the most prominent being: The level of availability of the knowledge economy dimensions combined in Yemeni

banks (Islamic and commercial) came at a moderate level, and there is no statistically significant difference for the dimensions of the knowledge economy in Yemeni banks according to the type of bank (Islamic, commercial) with the exception of the information technology and communications dimension, where a statistically significant difference was found in Yemeni banks according to bank type (Islamic, Commercial). The study has reached a number of recommendations, the prominent ones being the need for the Yemeni Ministry of Communications and Information Technology to improve the internet service and find effective solutions to the slow service, along with reconsidering the high cost of the internet in the country, as well as the need for Yemeni banks to increase spending on communications and information technology to keep pace with the knowledge economy.

مقدمة:

تمثل المعرفة سمة أساسية للبيئة الاقتصادية والاجتماعية في الآونة الأخيرة؛ إذا أصبحت المحرك الأساسي لبناء المجتمعات الإنسانية في كل زمان ومكان، وإسهامها في زيادة الإنتاجية والنمو ودفع عجلة الاقتصاد والتنمية، وذلك بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد البشرية؛ إذا شهد العالم مجموعة من المتغيرات المتسارعة في ميادين الحياة، بموجبها اختصرت المسافات بفعل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الإنترنت)؛ إذ يعد الإنترنت أداة فعالة لنقل المعلومات بين الأطراف المتفاعلة، واستخدامه سينعكس إيجاباً على المنظمات، وفتح المجال أمامها لطرق أبواب الأسواق الإقليمية والدولية، فضلاً عن أن الاختراعات والابتكارات لم يكن لها أن تصل إلى هذا المستوى إلا من خلال الإنتاج المعرفي، كل ذلك وأكثر أفرز لدينا ما يسمى بالاقتصاد المعرفي؛ إذا يشكل إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها المحرك الرئيس لعملية النمو المستدام، وخلق الثروة، وفرص التوظيف في كل المجالات.

وتشهد البلدان العربية في الآونة الأخيرة تطورات ملحوظة في مجال الاقتصاد المعرفي، واهتمامها المتواصل لمواكبة المستجدات المتسارعة في ثورة المعلومات وتقنية الاتصالات، وتعد دول مجلس التعاون الخليجي أبرز الدول العربية في تبني اقتصاد المعرفة وفق مؤشر التنافسية العالمي؛ إذا تكمن قوة المعلومات في قدرة الحصول على إجراءاتها ومعالجتها واسترجاعها باستخدام أدوات تقنية المعلومات، مثل أجهزة الاتصالات المتطورة، وأجهزة الحاسب والبرمجيات والإنترنت، بالإضافة إلى الاهتمام بالعنصر البشري؛ من تقنيين ومهندسين ومستخدمين، للوصول إلى مجتمع واع لأهمية التحول إلى عصر المعلومات، مما يؤدي إلى إقرار تشريعات وسياسات تدعم هذا التحول (Philip Ein & Michael Muers . 2008. 41)، وتتذيل الجمهورية اليمنية مع موريتانيا والسودان في

أقل البلدان العربية للاقتصاد المعرفي في المجموعة الرابعة، بين معدل (0 - 2.5) درج، حسب مؤشر المعرفة العربي مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الواقع في المجموعة الثانية، بين معدل (5-7.5) درجة، والمجموعة الثالثة بين معدل (2.5 - 5) وهي الأردن تونس لبنان الجزائر مصر المغرب (عبدالمعزم وقعلول، 2019 ، 45).

وكان للاقتصاد المعرفي دورًا كبيرًا في مستجدات القطاع المصرفي من خلال عمليات التنافسية بين البنوك بشتى بأنواعها (الإسلامية والتجارية والمتخصصة) عن طريق استخدام المعلوماتية وشبكة الإنترنت ، وأسهم في عملية التحول الإلكتروني في تقديم الخدمات المصرفية والتعاملات المالية وغير المالية الأخرى (على سبيل المثال: الإنترنت المصرفي ، وسائل الدفع ، والنقود الإلكترونية ، والتجارية الإلكترونية).

مشكلة الدراسة:

تسعى منظمات الأعمال ومنها القطاع المصرفي نحو المعرفة وتكنولوجيا المعلومات بوصفها معالجة لكثير من المشكلات ومعززة للكفاءة، ولا يمكن إجراء ذلك إلا من خلال امتلاك تقنيات جديدة وحديثة من شأنها أن تخلق خدمات جديدة بجودة عالية، ولذلك وضع الباحث التساؤل الرئيس الآتي:

ما مستوى تطبيق أبعاد الاقتصاد المعرفي لدى البنوك اليمنية وفقًا لنوع البنك (إسلامي، تجاري)؟

وتتفرع من السؤال الرئيس، الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما مستوى تطبيق بعد الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية لدى البنوك اليمنية وفقًا لنوع البنك (إسلامي،

تجاري) ؟

2. ما مستوى تطبيق بعد الابتكار والإبداع لدى البنوك اليمنية وفقًا لنوع البنك (إسلامي، تجاري) ؟

3. ما مستوى تطبيق بعد الموارد البشرية والتعليم لدى البنوك اليمنية وفقًا لنوع البنك (إسلامي، تجاري) ؟

4. ما مستوى تطبيق بعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى البنوك اليمنية وفقًا لنوع البنك (إسلامي،

تجاري) ؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف على واقع أبعاد الاقتصاد المعرفي في البنوك اليمنية وفقًا لنوع البنك (إسلامي، تجاري).

2. التعرف على واقع الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية في البنوك اليمنية وفقًا لنوع البنك (إسلامي،

تجاري).

3- التعرف على واقع الابتكار والإبداع في البنوك اليمنية وفقًا لنوع البنك (إسلامي، تجاري).

- 4- التعرف على واقع الموارد البشرية والتعليم في البنوك اليمنية وفقاً لنوع البنك (إسلامي، تجاري).
5. التعرف على واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البنوك اليمنية وفقاً لنوع البنك (إسلامي، تجاري).

أهمية الدراسة:

- ستسهم الدراسة في تسليط الضوء على أحد أهم المواضيع الحديثة في المجال الاقتصادي، المتمثل في الاقتصاد المعرفي على المستوى الوطني.
- تناولت الدراسة أحد القطاعات المهمة على الصعيد الوطني المتمثل في قطاع البنوك (الإسلامية والتجارية التقليدية)، وبتحليل واقع هذا القطاع في ما يتعلق بأبعاد الاقتصاد المعرفي، يمكن الوصول لتحديد الإيجابيات والسلبيات ومعالجتها.
- المحاولة الجادة للدراسة من أجل الوصول إلى توصيات تساعد صانعي القرارات ومتخذيها في البنوك اليمنية لتحسين مستوى الاقتصاد المعرفي فيها.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية لأبعاد الاقتصاد المعرفي لدى البنوك اليمنية وفقاً لنوع البنك (إسلامي، تجاري).

وتتفرع من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:

1. لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية لدى البنوك اليمنية وفقاً لنوع البنك (إسلامي، تجاري).
2. لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في الابتكار والإبداع لدى البنوك اليمنية وفقاً لنوع البنك (إسلامي، تجاري).
3. لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في الموارد البشرية والتعليم لدى البنوك اليمنية وفقاً لنوع البنك (إسلامي، تجاري).
4. لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى البنوك اليمنية وفقاً لنوع البنك (إسلامي، تجاري).

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي؛ لتوافق هذا المنهج مع طبيعة الدراسة، إضافة إلى أنه يقدم معلومات وبيانات واضحة ودقيقة عن المشكلة قيد الدراسة، من خلال الرجوع لعدد من المراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة، إضافة إلى اتباع أسلوب الاستبانة لجمع البيانات المتعلقة بالجانب الميداني.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي البنوك اليمنية في محافظة حضرموت الوادي والصحراء (الإسلامية والتجارية)، إذ تم أخذ عينة مقصودة من موظفي ثمانية من فروع هذه البنوك (فروع البنوك الإسلامية: سبأ، واليمن، والبحرين الشامل، والتضامن، والقطيبي، وفروع البنوك التجارية: الأهلي، والإنشاء والتعمير، واليمن الدولي، والتسليف التعاوني والزراعي)، وبلغ عدد العينة (110) موظفين وموظفات، وتم توزيع الاستبانة عليهم، وخضعت جميعها للتحليل الإحصائي.

8. ثبات أداة الدراسة: تم استخدام طريقة كرونباخ الفا لقياس ثبات الدراسة، والجدول (1) يوضح ذلك

جدول (1) معاملات ثبات كرونباخ لفا

م	البعد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	الحوافز الاقتصادية	5	0,820
الثاني	الابتكار والإبداع	5	0,733
الثالث	الموارد البشرية والتعليم	5	0,877
الرابع	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	5	0,811

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معامل الثبات لجميع محاور الدراسة مرتفع يتراوح بين 0.733 و 0.877 وهو أكبر من 60%، مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، إلى جانب استعانة الباحث بمحكمين متخصصين في مجال الدراسة لمعرفة آرائهم في فقراتها، وعليه فالباحث قد تأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها، مما يجعله على ثقة من صحتها وصلاحياتها للتحليل، والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

الأساليب الإحصائية:

استخدم الباحث في دراسته مجموعة من المعالجات الإحصائية:

1. التكرارات، والنسب المئوية، والأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية.
2. اختيار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
3. اختبار (t) لاختبار العلاقة بين متغيرات البحث (قبول أو نفي فرضيات الدراسة).

حدود الدراسة:

1. الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة مدى تأثير أبعاد الاقتصاد المعرفي في البنوك اليمنية، واعتمد الباحث على أبعاد الاقتصاد المعرفي الأربعة: (الحوافز الاقتصادية والابتكار والإبداع والموارد البشرية والتعليم والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) من خلال إجراء دراسة مقارنة وفقاً لنوع البنك (البنك التجاري والإسلامي).
2. الحدود المكانية: اقتصرَت الدراسة على فروع البنوك اليمنية (التجارية والإسلامية) في محافظة حضرموت الوادي والصحراء.
3. الحدود البشرية: اقتصرَت الدراسة على عينة من موظفي فروع البنوك اليمنية في محافظة حضرموت الوادي والصحراء.
4. الحدود الزمانية: أجريت الدراسة خلال الفترة الزمنية يناير - مارس 2024 م.

الدراسات السابقة:**1- دراسة نوري، 2023م:**

تناولت الدراسة دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الصناعة المصرفية . دراسة حالة الجزائر . إذ استهدفت هذه الدراسة إبراز أهمية توظيف الاقتصاد المعرفي في مجال الصناعة المصرفية من خلال التطرق لمفهومه وخصائصه وتوظيفه في مجال الصناعة المصرفية عن طريق الدفع الإلكتروني بوسائله وقنواته، مع التطرق لجهود الجزائر في هذا المجال، وخلصت الدراسة إلى أن توظيف الاقتصاد المعرفي في الصناعة المصرفية أصبح أكثر ضرورة خاصة في ظل الظروف الصحية الاستثنائية التي يشهدها العالم، والتي تتطلب المزيد من التباعد الاجتماعي بسبب جائحة كورونا، لأن التكنولوجيا تمكن من الحصول على الخدمات عن بعد، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تدريب موظفي المصارف وتوفير الأمن المعلوماتي، وضرورة قيام المصارف بحملات ترويجية للتعريف بالتكنولوجيا المصرفية.

2- دراسة حامد، 2022م:

استهدف البحث التعرف على اقتصاد المعرفة وأبرز الفرص الاستثمارية للبنوك الإسلامية، ومعرفة التحديات التي تواجهها في ظل اقتصاد المعرفة، وافترض البحث وجود فرص استثمارية قائمة على ثقافة المعلومات، تمكن البنوك الإسلامية من الاستفادة من اقتصاديات المعرفة، وأن البنوك الإسلامية واجهت تحديات تقنية

وتكنولوجية، تمثلت في تطبيق البنوك الإسلامية لأحدث أساليب التقنية والاتصال، وبالتالي لم تحقق مستوى الجودة الشاملة في خدماتها المصرفية، وأن هناك حقائق رقمية لتوفير البنية الموضوعية لتقوم الأداء بالبنوك، وخلص البحث إلى أن هناك تحديات واجهت البنوك الإسلامية، تمثلت في عدم كفاية الموظفين بالبنوك موضوع البحث، نتيجة ضعف التقنية والشبكات والنظم المصرفية التقليدية، وبالتالي عدم الاستفادة من اقتصاديات المعرفة، وعليه أوصى البحث بضرورة الاهتمام بتدريب العاملين بالبنوك في مجال الصيرفة الإلكترونية المتقدمة، وتوفير الشبكات والتقنية الملائمة لطبيعة العمل المصرفي الذي يمكن البنوك من مواجهة التحديات المعلوماتية من أجل بناء اقتصاد رقمي، يعتمد على المعرفة في جميع أوجه النشاط المصرفي والاقتصادي.

3- دراسة الكساسبية، 2020م:

استهدفت الدراسة التعرف على اقتصاد المعرفة بأبعاده المختلفة، التي حددها صندوق النقد الدولي، وتناولتها هذه الدراسة كأبعاد للمتغير المستقل (الاقتصاد المعرفي)، وهي الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية والابتكار والإبداع والموارد البشرية والتعليم والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ودورها في تحسين الخدمات المصرفية الإلكترونية في القطاع السعودي كمتغير تابع، ومن خلال التحليل توصل الباحث إلى جملة من النتائج، أهمها: أن المصارف السعودية تقدم خدمات مصرفية إلكترونية متنوعة، وتقوم بتحديث هذه الخدمات بشكل مستمر؛ لمواكبة التطور على المستوى الإقليمي والعالمي، مما يجعلها أكثر دقة وسرعة وأقل تكلفة، كما نتج عن ذلك دعم الابتكار والإبداع، وتوصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات، أهمها: زيادة الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي السعودي، وإصدار تشريعات جديدة؛ لتحفيز عمليات الدفع الإلكتروني للخدمات كافة وزيادة الإعفاءات الضريبية والجمركية على مستلزمات الخدمات المصرفية الإلكترونية والتطبيقات الذكية.

4- دراسة حسين وآخرين، 2020م:

تناولت الدراسة دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة - دراسة استطلاعية في مصرف النهرين الإسلامي، واستهدفت الدراسة توضيح فرص التكنولوجيا المالية وتحدياتها لاسيما فيما يتعلق بدرجة الأمان والثقة وسهولة الاستخدام والفاعلية، ومدى استجابة زبائن المصارف مع أدواتها، والتعرف على الإجراءات التي يمكن القيام بها من قبل البنك عينة الدراسة للتوسع في استخدامها، ومدى اسهامها في تعزيز الشمول المالي في العراق، وقد توصل البحث إلى أن توسع نطاق تقديم الخدمات

المالية الإلكترونية والشمول المالي لفئات المجتمع كافة من خلال زيادة تقديم الائتمان وتخفيض التكاليف يساعد على تقييم المخاطر، ويجفز الشركات وأنشطة الأعمال على زيادة الإنتاج، وتحقيق النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وأوصت الدراسة بأن يكون موضوع التكنولوجيا المالية جزءًا من استراتيجية وطنية للتحويل والتثقيف المالي والرقمي، وتشجيع تناول المعرفة بين الأطراف الفاعلة ذات العلاقة.

5- دراسة عائض والعودي، 2020م:

استهدفت الدراسة قياس أثر إدارة المعرفة في التطوير المنظمي في البنوك اليمنية، بالإضافة إلى التعرف على مستوى ممارسة إدارة المعرفة في البنوك اليمنية، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، واستهدف (13) بنكاً، بعينة طبقية عشوائية بواقع (314) موظفًا، وتم جمع المعلومات عبر أسلوب الاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها: أن البنوك اليمنية تولي التطوير المنظمي وممارسة إدارة المعرفة بكافة أبعادها اهتمامًا كبيرًا، وأن أكثر أبعاد التطوير المنظمي تحققًا كان في البعد التكنولوجي وأقلها في الموارد البشرية، وأكثر أبعاد إدارة المعرفة ممارسة بعد تطبيق المعرفة وأقلها بعد نقل المعرفة، وتوصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات، أبرزها: تعزيز ممارسة إدارة المعرفة لا سيما نقل المعرفة؛ وذلك لما له من أثر في تحقق التطوير المنظمي.

6- دراسة العزيزي، 2018م:

استهدفت الدراسة التعرف على واقع اقتصاد المعرفة في الجامعات اليمنية، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وهي دراسة ميدانية على جامعة صنعاء والعلوم والتكنولوجيا، وتضمنت الدراسة مجالات اقتصاد المعرفة الأربعة: (البحث والتطوير، والابتكار والتعليم والتدريب، والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات والحكومة)، وتوصلت الدراسة إلى نتائج، أبرزها: أن تقدير واقع اقتصاد المعرفة في جامعة صنعاء جاء منخفضًا جدًا في جميع المجالات، باستثناء مجال التعليم والتدريب فقد جاء بتقدير منخفض، وبالتالي فالتقدير الإجمالي لجميع مجالات اقتصاد المعرفة جاء منخفضًا جدًا، أما جامعة العلوم والتكنولوجيا فقد جاء واقع اقتصاد المعرفة بتقدير متوسط بصورة إجمالية، وتوصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات، أهمها: إيلاء مزيد من الاهتمام بالاقتصاد المعرفي لدى الجامعات اليمنية خصوصًا جامعة صنعاء، واهتمام الجهات ذات العلاقة بتطوير تقنية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتحديثها وزيادة الإنفاق عليها.

7- دراسة عبد القوي وآخرين، 2018م:

تناولت الدراسة أثر اقتصاد المعرفة في النمو الاقتصادي والتوظيف في الدول العربية - دراسة حالة مجموعة من الدول العربية 2000-2014، واستهدفت الدراسة قياس أثر اقتصاد المعرفة في النمو الاقتصادي والتوظيف في كل من السعودية والإمارات والكويت والجزائر وتونس والمغرب ومصر للفترة 2000-2014، وخلصت

الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة يرتبط بعلاقة طردية مع الإنفاق الحكومي، في حين ترتبط مستويات التنمية البشرية بعلاقة عكسية مع معدلات النمو الاقتصادي، كما أثبتت الدراسة وجود علاقة معنوية عكسية بين معدل البطالة ودرجة حرية الاقتصاد وتنافسية الاقتصاد إذ يسهم نمو الاستثمار المحلي في خفض معدلات البطالة، وهي النتيجة المسجلة بالنسبة لتحسين التنمية البشرية وأثرها في خفض معدلات البطالة.

8- دراسة دربالي وزيتوني، 2013م:

بات على منظمات الأعمال السعي كل السعي للاستثمار في المورد البشري وتطويره، والاحتفاظ به حتى تعزز من قوتها وتنافسيتها، أي أن تبني لها رأس مال متجددًا من الأفكار والمعرفة البشرية والموجودات الفكرية بشكل عام، وأن تهتم بما ينمي روح الإبداع والابتكار، ويرفع الأداء لدى موظفيها، والمصارف الإسلامية ليست مستثناة من ذلك؛ لأنها يجب أن تنظر في علاقتها وموقعها من اقتصاد المعرفة، ليس لمواكبة عصر المعلومات واقتصاد المعرفة فحسب، بل لأنها أصلًا - أي المصارف الإسلامية - قامت على إسلامية المعرفة، ومعرفتها الخاصة هي ما يميزها، وإلا لا داعي لأن نسميها إسلامية، أضف إلى ذلك أن ديننا الحنيف هو أصل العلم والمعرفة والتدبر، وهو الذي دعا إلى استخدام العقل بما ينفع الإنسان ويحقق له الفائدة. من هنا يجب أن تتوافر مؤسسات الصيرفة الإسلامية على ما يساعدها على إدراك أساسياتها، ويعمل بها خدمة لأهدافها ورسالتها.

9- دراسة نور الدين، 2012م:

تناولت الدراسة تطوير الخدمات في القطاع البنكي في ظل اقتصاد المعرفة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية . وكالة بسكرة، واستهدفت الدراسة معرفة مدى مواكبة المصارف الجزائرية للتطورات التقنية العالمية من خلال الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، وتضمنت الدراسة مجالات اقتصاد المعرفة (إنتاج المعرفة والتعلم التنظيمي، والبنية التحتية التقنية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات)، وأظهرت الدراسة جملة من النتائج، أبرزها: أن إنتاج المعرفة في البنوك وتطبيق التعلم التنظيمي ووجود البنية التحتية المتطورة وتقنية المعلومات والاتصالات لها علاقة وطيدة بتطوير الخدمات المصرفية، وأوصت الدراسة بجملة من التوصيات، أهمها: ضرورة الاهتمام بتدريب العاملين بالبنوك في مجال الصيرفة الإلكترونية المتقدمة، وتوفير الشبكات والتقنية الملائمة لطبيعة العمل المصرفي.

10- دراسة زويلف، 2008م:

تناولت الدراسة أثر اقتصاد المعرفة في نظام الإبلاغ المالي - دراسة تطبيقية في عينة من البنوك الأردنية، واستهدفت الدراسة بيان أثر اقتصاد المعرفة في نظام الإبلاغ المالي، من خلال توضيح تأثيره في بعض العناصر

المختارة، وهي المعلومات ومعدو المعلومات - العاملون والناس - وقنوات التوزيع والممارسات، كما سعت الدراسة إلى معرفة انعكاسات اقتصاد المعرفة على قدرة نظام الإبلاغ المالي في توفير احتياجات الأطراف المستفيدة من معلوماته، وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك محل الدراسة سباقة في الأعمال الإلكترونية والاتصالات، وتستخدم التقنيات والتكنولوجيا، وأن هناك علاقة معنوية بين اقتصاد المعرفة وعناصر نظام الإبلاغ كلاً على حدة والمتمثلة بالمعلومات ومعدو المعلومات وقنوات توزيع المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تبني مفهوم اقتصاد المعرفة؛ وضرورة تعديل مناهج التعليم؛ لأجل اكتساب المعرفة، وبرامج التدريب الحديثة، واستمرار تركيز البنوك على التعليم والتدريب المستمر.

11- دراسة البارودي، 2005م:

تناولت الدراسة دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الإلكترونية . دراسة تحليلية على البنوك الإلكترونية، من خلال تحديد معايير الاقتصاد المعرفي، واستفادة البنوك من تطور تكنولوجيا المعلومات لتسيير أعمالها، إذ يعد مفهوم اقتصاد المعرفة من أحدث المفاهيم الاقتصادية التي لقت اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين في الآونة الأخيرة، إذ أصبحت المعرفة والمعلومات من الأركان الأساسية للعملية الإنتاجية، لاسيما ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين الحافل بتكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية، والتي افرزت كمّاً هائلاً من التطبيقات، شملت جميع القطاعات الاقتصادية، وكان في مقدمة المستفيدين القطاع المصرفي. واستهدف هذه الدراسة تحديد معايير اقتصاد المعرفة، ويؤكد البحث على ضرورة إيجاد بيئة ملائمة لنجاح عمل البنك الإلكتروني ونقوده المميزة وبما يناسب بيئة المصارف العربية وكيفية تجنب المخاطر وتجاوز المعوقات التي قد تعترض عمل البنوك الإلكترونية في عالمنا العربي.

علاقة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية:

من خلال النظر إلى الدراسات السابقة يتضح للباحث أن هناك اهتماماً كبيراً بموضوع الاقتصاد المعرفي في جميع القطاعات ومنها القطاع المصرفي، وفي ضوء الدراسات السابقة، وفي إطار تناولها لاقتصاد المعرفة، يجد الباحث تناولها لأبعادها الأربعة في بيئات اقتصادية عربية مختلفة، مثل (الجزائر، السعودية، سورية، الأردن)، وبالتالي الوصول لنتائج مختلفة تماماً عن دراسة الباحث الحالية، فضلاً عن اختلاف الدراسة الحالية من حيث تناولها لأهم القطاعات الاقتصادية اليمنية، وهو القطاع المصرفي (دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتجارية)، ولم تأت الإشارة في الدراسات السابقة لذلك، إلا ما جاء في دراسة عائض والعودي، 2020

والتي تناولت الموضوع من جانب إدارة المعرفة وأثرها في التطوير المنظمي، وهي بذلك تختلف عن الدراسة الحالية، ودراسة العريزي 2018 والتي تختلف أيضًا عن الدراسة الحالية من حيث تناولها للاقتصاد المعرفي في الجامعات اليمنية، وأخيرًا فإن هذه الدراسة هي دراسة حديثة أجريت في يناير - مارس 2024م بخلاف الدراسات السابقة التي أجريت منذ سنوات ماضية.

الإطار النظري:

أولاً: مفهوم اقتصاد المعرفة:

لقد نشر عدد من المفكرين الاقتصاديين والإداريين مفاهيم متعددة للاقتصاد المعرفي، غلب عليها التشابه في المضمون والجوهر، ومن أبرز هذه المفاهيم هو أن الاقتصاد المعرفي اقتصاد مبني على المعرفة، والتي تعتمد بشكل أساسي على الاتصال وتقنية المعلومات بالإضافة إلى الابتكار والإبداع (Brent, Alan , C , 2007 ، 133)، كما يعرف اقتصاد المعرفة بأنه: تحقيق الاستخدام الأمثل للمعرفة لتنمية رأس المال البشري مركزاً على فهم جديد وعميق لدوره في تحقيق نقلة نوعية في التعليم، مما يؤدي إلى التطور الاقتصادي وزيادة الرفاهية والاستقرار والتقدم في المجتمع (نمر، 2018م ، 334)، وعرفه البنك الدولي بأنه: الاقتصاد الذي يتم بموجبه تحقيق الاستخدام الأمثل والأكثر فاعلية للمعرفة، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي يؤدي إلى استقطاب المعارف الأجنبية (بن منصور، 2018م ، 130).

ومن خلال ما سبق يتضح للباحث وجود بعض القصور في المفاهيم أعلاه إذ لم تدرج عمليات النشر والتوزيع، والكلفة والمساهمة في التنمية، لذلك يدرج الباحث مفهوماً أعم وأشمل للاقتصاد المعرفي، وهو: اقتصاد قائم على الإنتاج والنشر والتوزيع، واستخدام المعرفة، التي أفرزتها تقنية الاتصالات والمعلومات، وتطبيقها يمكن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وتخفيض الكلفة، وصولاً إلى تحقيق النمو الاقتصادي في القطاعات المختلفة كافة ومنها القطاع المصرفي.

ثانياً: أهمية اقتصاد المعرفة:

يسهم الاقتصاد المعرفي بنسب متفاوتة في القطاعات الاقتصادية، وتقدر الأمم المتحدة أن اقتصادات المعرفة تسهم بما لا يقل عن 7% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتنمو بمعدل لا يقل عن 10% سنوياً، كما أن 50% من نمو الإنتاجية في الاتحاد الأوروبي هو نتيجة مباشرة لاستخدام تقنية المعلومات والاتصالات وإنتاجها (القطاع الرئيس المحرك للاقتصاد المعرفي) (عبد المنعم وقعلول، 2019م ، 06)، لذلك يمكن أبراز أهمية اقتصاد المعرفة في الآتي:

- 1 - أن المعرفة العلمية والعملية التي يتضمنها اقتصاد المعرفة تعد هي الأساس حاليًا لتوليد الثروة.
 - 2- الإسهام في تحسين الأداء، ورفع الطاقة الإنتاجية، وتخفيض كلفة الإنتاج، وتحسين نوعيته.
 - 3- الإسهام في زيادة الإنتاج والدخل القومي وإنتاج المشروعات والدخول أو العائد التي تحققها، والإسهام في توليد دخول الأفراد الذين ترتبط نشاطاتهم بالمعرفة بشكل مباشر أو غير مباشر.
 - 4- الإسهام في إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية بما يساهم في توسعها ونموها.
 - 5- الإسهام في توفير الأساس المهم والضروري للتحفيز على التوسع في الاستثمار.
 - 6- الإسهام في تحقيق تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد (خلف، 2007م ، 22).
- وعليه يرى الباحث الأهمية الكبيرة التي أحدثها الاقتصاد المعرفي منذ ظهوره، إذ تمحورت هذه الأهمية في ما يستطيع أن يلبي من احتياجات متعددة ومختلفة لشرائح المجتمع بأنواعها ، وذلك انطلاقاً من الخدمات الجليلة التي يقدمها بأسلوب حديث ، لم تعتد عليه المجتمعات او المؤسسات في الفترات السابقة ، وبما يحقق للاقتصاد التطور المستمر والنمو والتنمية المستدامة.

ثالثاً: سمات اقتصاد المعرفة:

تبرز سمات اقتصاد المعرفة في الآتي:

- 1- التجارة الإلكترونية: تشير إلى تبادل في المعلومات، أو صفقات الأعمال التجارية، والتي من شأنها أن تسهل استخدام المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات (Katabe & Helson 2000. 144)، ويتضح من هذا التعريف وجود ترابط بين المعلومات والصفقات التجارية من خلال شبكة الإنترنت بموجبها يتم استخدام المعلومات المتاحة في الشبكة، إذ قد يكون مصدر هذه المعلومات إما مؤسسات حكومية أو مؤسسات القطاع الخاص.
- 2- الحكومة الإلكترونية: تشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية تغيير طريقة توفير المعلومات والخدمات وتقديمها إلى الأطراف المعنية لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة والفاعلية والشفافية والسهولة في التعاملات التي تنجزها الحكومة. وعليه أصبح الإنترنت هو الأكثر نفوذاً وشعبية لإيصال الحكومة الإلكترونية لكل الأطراف المعنية بالخدمات الحكومية (البكري، 2013م ، 110) ، لذلك يرى الباحث ان الاقتصاد المعرفي من خلال هذه السمة قد أسهم في معالجة القصور بالعمل الإداري التقليدي، من خلال تقليص الجهد والوقت والكلفة، وسرعة الإجراءات الإدارية والقضاء على التلاعب والرشوة وغيرها من المزايا الأخرى.

3- العولمة: وهي الظاهرة التي حولت اقتصاد العالم إلى سوق اقتصادي واحد، وبدأت أدوات العولمة وأذرعها المهمة في إزالة العوائق والحدود على المستويات كافة والوصول إلى أوسع مدى، من خلال تطور التكنولوجيا خاصة في مجال المعلومات والاتصالات.

4- الخدمات الذاتية: إن من أفضل الوسائل لخدمة الزبائن تطبيقات (الخدمة الذاتية)، مثل أنظمة الاستجابة الضوئية، والشبكات العنكبوتية، والتي يستطيع الزبون تقديم الخدمة لنفسه (البارودي، 2005م ، 04). وعليه يرى الباحث أن الأسواق الافتراضية الحالية هي الوجه الآخر للعولمة، والأخيرة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالخدمة الذاتية، إذ أتاحت العولمة الخدمة الذاتية للزبائن عن طريق شبكة الإنترنت للقيام بالعمليات التجارية (البيع والشراء للسلع والخدمات المختلفة) بشكل ذاتي دون وسيط، وهذا بطبيعة الحال خلاف العمليات التجارية التقليدية التي تحتاج إلى وقت طويل، وجهد مضاعف؛ للبحث والاستعانة بوسيط تجاري لإتمام هذه العمليات.

رابعاً: أبعاد الاقتصاد المعرفي:

هناك أربعة أبعاد للاقتصاد المعرفي حسب تصنيف البنك الدولي، هي:

1- الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية.

2- الإبداع والابتكار.

3- الموارد البشرية والتعليم.

4- تقنيات المعلومات والاتصالات (Wold Bank. 2012. 5).

1- الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية: يعكس هذا المؤشر مدى توافر الحوافز المشجعة للحركة الإنتاجية، ممثلة بذوي القدرات والمهارات والإبداعات والابتكارات لتعزيز قدراتهم الإنتاجية، وتقدير جهودهم، وانتشار خصائص رأس المال المعرفي كافة (العماري، 2020م ، 8). ويقاس مؤشر الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية من خلال عدة أبعاد، أهمها: قيود التعرف الجمركية والنوعية التنظيمية للعمل المؤسسي وحكم القانون وتفعيله (الزيات ، 2011 ، 384) ولذلك يرى الباحث أن هذا البعد له أثر معنوي إيجابي على الاقتصاد المعرفي من عدة جوانب تنظيمية، أبرزها: وجود هياكل تنظيمية، قابلة للتغيير كلما دعت الحاجة لذلك، سواء على مستوى القوانين أو الحوافز المشجعة التي لها الأثر في الإنتاجية، وعدم الاعتماد على المركزية في الأداء، والتركيز على اللامركزية من خلال استقلالية العمل؛ لكسر قيود التسلسل وتنفيذ الأمر المباشر.

2- الابتكار والإبداع: الإبداع التكنولوجي هو تحسين الأفكار والمعارف التكنولوجية الجديدة، المستخلصة من عملية البحث والتطوير في مختلف الجوانب المرتبطة بالمنظمة وذلك من ناحية المنتجات والأساليب والتقنيات الإنتاجية وحتى الأسواق (عبدالهادي، 2019م ، 134)، ويمكن قياس مؤشرات البحث والتطوير والابتكارات من خلال:

أ- تصدير التقنية العالية كنسبة من التصدير الصناعي.

ب- عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير.

ج- إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج الوطني.

د- المتوسط السنوي لإعداد براءات الاختراع الممنوحة.

هـ- ما يتم إنفاقه على البحث والتطوير من رجال الأعمال للفرد (اسماعيل، 2004م ، 42).

ومما سبق يرى الباحث أن الابتكار والابداع ما هما إلا نتاج عملية البحث والتطوير، ومؤشر أساسي من مؤشرات الاقتصاد المعرفي، من خلال الاعتماد على نفقات متخصصة لعمليات البحث والتطوير، وتكليف فريق بحثي للقيام بهذه المهمة ، وباستخدام منهجية علمية محددة بعد جمع المعلومات والبيانات وتحليلها ، تمكنا في النهاية من الوصول إلى نتائج سليمة ودقيقة ، وبالتالي تدعيم الابتكار والإبداع ويسمح بوضعه حيز التنفيذ.

3- الموارد البشرية والتعليم: للتعليم دور مهم في اقتصاد المعرفة لأنه يؤدي في النهاية إلى توافر رأس المال البشري القادر على إنتاج المعرفة والاستثمار فيها، فضلاً عن أنه يؤدي إلى الوعي بأهمية الاقتصاد المعرفي في التنمية، ودور الأفراد والمؤسسات فيه (عبدالهادي، 2019م ، 163) ، لذلك يرى الباحث أن وجود كوادر بشرية متخصصة وماهرة من خلال توفر نظام تعليمي متطور مع تأهيل مستمر من خلال دورات تدريبية في مجالات المعرفة المختلفة سيكون له الأثر الإيجابي في الاقتصاد المعرفي، من خلال زيادة المتخصصين، وبالتالي زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

4- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: وتشير إلى مجموعة من الأدوات والأجهزة، التي توفر عملية تخزين المعلومات ومعالجتها، ومن ثم استرجاعها، وكذلك توصيلها بعد ذلك عبر أجهزة الاتصالات المختلفة إلى أي مكان في العالم، أو استقبالها من أي مكان في العالم، (Vector Kuo 2011. 11)، وتعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على زيادة معدلات النمو والعائد على الاستثمار، وهي ركيزة أساسية من

ركائز اقتصاد المعرفة، ويمكن النظر إليها كوسيلة أو أداة لتسيير المعرفة وتحقيق الميزة التنافسية (بو ريش، 2007م ، 18) ، ويرى الباحث أن تكنولوجيا المعلومات (الأجهزة والمعدات والبرمجيات وقواعد البيانات) من نتائج الاقتصاد المعرفي وتعد من ضروريات المرحلة الحالية، ولا بد أن يجري العمل على تحديثها أولاً بأول، وزيادة سرعة تكاليف استخدامها وتخفيضها إذ أنها تساعد المؤسسات بأنواعها المختلفة على إنجاز معاملاتها وأنشطتها بكل سهولة وسرعة ويسر.

خامساً: متطلبات تطبيق الاقتصاد المعرفي:

بالنظر إلى ملامح الاقتصاد المعرفي نجد أن اقتصاد العالم العربي ما يزال مرتبطاً بأسعار النفط، في ظل هذه الظروف علينا أن نحدد أولاً ملامح الوطن العربي فيما يخص عصر المعلومات وتكنولوجيا المعلومات، إذ تعكس لنا المؤشرات مظاهر الخلل الاقتصادي الشديد، المتمثل بانخفاض القدرات الإنتاجية وتآكل المزايا النسبية للعمالة العربية الرخيصة، والتضخم والعجز الشديد في ميزان المدفوعات، هذا العجز الذي سوف يتفاقم كلما ازدادت أهمية الدور الذي يؤديه قطاع المعلومات وصناعة البرمجيات في حجم التبادل التجاري. (علة، 2015م ، 04).

وبشكل عام هناك جملة من المتطلبات لتطبيق الاقتصاد المعرفي ، أبرزها:

1. ضرورة تطوير النظام التعليمي، والذي يعد من أهم مقومات مجتمع المعلومات، بحيث يكون قادراً على تشجيع تنمية القدرات، وحل المشكلات، والإبداع والابتكار.
2. بناء قاعدة علمية معرفية تكنولوجية ذاتية، نستطيع من خلالها خدمة الأهداف ذات الأولوية لمجتمعنا.
3. تعبئة المدخرات الوطنية وتطويرها، أي القدرات الذاتية، وتحديد الأولويات، مع الأخذ بنظر الاعتبار التطورات العالمية.
4. الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات من قبل القطاعات كافة بوصفها أساس الاقتصاد الحالي، وأساس استمراره ونموه.
5. توفير البنية التحتية لاقتصاد المعلومات، والمتمثلة بشبكات الاتصالات، التي تقوم عليها النشاطات الاقتصادية كافة من خلال ربط أجهزة الحاسوب بوسائل الاتصالات، التي تتيح للجميع إمكانية الربط بين مختلف أنحاء العالم (السامرائي، 2008م ، 108).
- 6- إدراك المستثمرين ومنظمات الأعمال أهمية اقتصاد المعرفة، وإسهام المنظمات في تمويل جزء من تعليم العاملين لديها (المرسومي، 2017م ، 07).

7- وجود بيئة قانونية وتشريعية، ومناخ عام، يضمن حرية وشفافية كاملة في تداول المعلومات بلا عوائق (حسينه، 2019م، 15).

ومن خلال عمليات المسح الميداني والمكتبي للباحث تبين أن ما ذكر أعلاه هي متطلبات أساسية تسعى البلدان النامية لتحقيقها؛ من أجل أن يحقق الاقتصاد المعرفي أهدافه المنشودة ، ويضيف الباحث متطلبات أخرى على الصعيد المصرفي، منها: العمل على تحديث أرقام حسابات العملاء ليتوافق مع النظام الدولي لأرقام الحسابات المصرفية آبيان (IBAN) ، وغرفة المقاصة الآلية (ACH) يمثل نظامًا آليًا لمقاصة الشيكات، وشبكة المدفوعات التي تقوم بربط الشبكات لأجهزة الصراف الآلي كافة.

الإطار التطبيقي للدراسة:

يتناول الباحث في هذا الإطار التحليل والمناقشة الوصفية لفقرات أبعاد الاقتصاد المعرفي ، من خلال استخدام المعالجات الإحصائية، وأبرزها: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة البحث (موظفي فروع البنوك الإسلامية والتجارية في محافظة حضرموت الوادي والصحراء) ، بالإضافة إلى نتائج اختبار فروض الدراسة، والوصول إلى خاتمة الدراسة (النتائج والتوصيات):

أولاً: تحليل بيانات أبعاد الاقتصاد المعرفي ومناقشتها:

1- تحليل بيانات أبعاد اقتصاد المعرفة مجتمعة:

الجدول (2) تحليل أبعاد اقتصاد المعرفة مجتمعة

م	البعد	البنوك الإسلامية		البنوك التجارية		نوع الموافقة وترتيبها	
		المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	نوع الموافقة	الترتيب
1	الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية	3.22	0.801	3.18	0.861	متوسط	4
2	الابتكار والإبداع	3.37	0.737	3.38	0.646	متوسط	2
3	الموارد البشرية والتعليم	3.50	0.701	3.44	0.771	مرتفع	1
4	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	3.40	0.851	3.04	0.799	متوسط	3
الإجمالي		3.37	0.845	3.26	0.910	متوسط	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التحليل الإحصائي

يتبين من الجدول (2) أن الوسط الحسابي لنتائج التحليل الإحصائي لأبعاد اقتصاد المعرفة مجتمعة وفقاً لنوع البنك (إسلامي، تجاري) بلغ (3.32) وبمستوى إدراك متوسط، إذ بلغ الوسط الحسابي للبنوك الإسلامية

3.37 درجة، بانحراف معياري بلغ 0.845 درجة، وهذا يعني أن مستوى إدراك عينة الدراسة كان متوسطاً، في حين بلغ الوسط الحسابي للبنوك التجارية 3.26 درجة وبانحراف معياري مقداره 0.910، وكان إدراك عينة الدراسة متوسطاً أيضاً، وعليه يتبين وجود أفضلية بسيطة للبنوك الإسلامية عن التجارية لأبعاد اقتصاد المعرفة. وبالتالي فالدراسة تقر تبني البنوك اليمنية للاقتصاد المعرفي وفقاً لأبعاده مجتمعة بمستوى متوسط.

2- نتائج بيانات أبعاد الاقتصاد المعرفي منفردة ومناقشتها:

أ- تحليل البعد الأول: الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية:

جدول (3) تحليل فقرات الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية

م	المجالات	البنوك الإسلامية				البنوك التجارية		
		المتوسط	الانحراف	الموافقة	الترتيب	المتوسط	الانحراف	الموافقة
1	تساعد التشريعات القانونية على انتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية	3.44	0.855	مرتفع	1	3.41	0.888	مرتفع
2	يدعم البنك عمليات التطوير بواسطة تقنيات ومعدات متطورة	3.33	0.911	متوسط	2	3.30	0.920	متوسط
3	تساعد تكاليف الإنترنت والاتصال على استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية	3.02	0.901	متوسط	5	3.00	0.908	متوسط
4	يوفر البنك الأجهزة والتقنيات بحوافز حكومية مختلفة كالجمارك المخفضة	3.11	0.788	متوسط	4	3.01	0.799	متوسط
5	تساعد الأطر السياسية المتوفرة على تبادل الخدمات الإلكترونية إقليمياً وعالمياً	3.22	0.906	متوسط	3	3.17	0.912	متوسط
الإجمالي		3.22	0.801	متوسط		3.18	0.861	متوسط

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التحليل الإحصائي

يتبين من الجدول (3) نتائج التحليل الإحصائي لبعد الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية، أن الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بلغ 3.22 درجة وفقاً للبنوك الإسلامية، و 3.18 درجة للبنوك التجارية، مع

وجود أفضلية بسيطة لإدراك العينة وفق هذا البعد للبنوك الإسلامية، وعليه تقرر الدراسة تبني البنوك اليمنية للاقتصاد المعرفي وفق هذا البعد بدرجة متوسطة، في ظل قصور بالاهتمام في فقرة تكلفة الإنترنت والاتصال المرتفعة

ب- تحليل البعد الثاني: الابتكار والإبداع:

جدول (4) تحليل فقرات الابتكار والإبداع

م	المجالات	البنوك الإسلامية				البنوك التجارية	
		المتوسط	الانحراف	الموافقة	الترتيب	المتوسط	الانحراف
الترتيب	ب	ب	ب	ب	ب	ب	ب
1	توافر ميول إبداعية لموظفي البنك عند تقديم العمليات المصرفية	3.71	0.851	مرتفع	2	3.72	0.882
2	تتيح إدارة البنك فرصة مشاركة الموظفين في إيجاد الحلول للمشكلات التي قد تطرأ في العمل المصرفي	3.80	0.900	مرتفع	1	3.83	0.898
3	يدعم البنك البحث والتطوير لتحسين خدماته وتقديم خدمات جديدة	3.12	0.920	متوسط	4	3.13	0.933
4	يسعى البنك لتطوير معارف موظفيه من خلال تنظيم الملتقيات والدورات التدريبية	3.04	0.941	متوسط	5	3.07	0.945
5	يشجع البنك موظفيه على خلق الابتكار من خلال منح الحوافز المختلفة	3.16	0.890	متوسط	3	3.17	0.895
الاجمالي		3.37	0.876	متوسط		3.38	0.946

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التحليل الإحصائي

يتبين من الجدول (4) نتائج التحليل الإحصائي لبعد الابتكار والإبداع، أن الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بلغ 3.37 درجة وفقاً للبنوك الإسلامية، و 3.38 درجة للبنوك التجارية، مع وجود أفضلية بسيطة لإدراك العينة وفق هذا البعد للبنوك التجارية، وعليه تقرر الدراسة تبني البنوك اليمنية للاقتصاد المعرفي وفق هذا البعد بدرجة متوسطة، في ظل قصور بالاهتمام في سعي البنوك تنظيم الملتقيات والدورات التدريبية للموظفين.

ج- تحليل البعد الثالث: الموارد البشرية والتعليم:

جدول (5) تحليل فقرات الموارد البشرية والتعليم

م	المجالات	البنوك الإسلامية				البنوك التجارية		
		المتوسط	الانحراف	الموافقة	الترتيب	المتوسط	الانحراف	الموافقة
1	يكتسب الموظفون المعرفة من زملائهم ذوي الخبرات الطويلة	3.51	0.881	مرتفع	4	3.48	0.899	مرتفع
2	يطور البنك خدماته بالاطلاع على تجارب البنوك المنافسة	3.88	0.901	مرتفع	1	3.80	0.910	مرتفع
3	يطور الموظفون قدراتهم من خلال التعلم الذاتي المستمر	3.61	0.911	مرتفع	2	3.58	0.917	مرتفع
4	يدعم البنك التعلم الجماعي للموظفين من خلال الندوات التفاعلية لتبادل الخبرات	3.53	0.894	مرتفع	3	3.49	0.897	مرتفع
5	يستعين البنك بخبراء من خارجه لتطوير خدماته المصرفية الحالية والجديدة	2.99	0.922	متوسط	5	2.87	0.930	متوسط
الإجمالي		3.50	0.999	مرتفع		3.44	0.989	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التحليل الإحصائي

يتبين من الجدول (5) نتائج التحليل الإحصائي لبعد الموارد البشرية والتعليم، أن الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بلغ 03.50 درجة وفقاً للبنوك الإسلامية، و 3.44 درجة للبنوك التجارية، مع وجود أفضلية بسيطة لإدراك العينة للبنوك الإسلامية، وعليه تقرر الدراسة تبني البنوك اليمنية للاقتصاد المعرفي وفق هذا البعد بدرجة مرتفعة، في ظل قصور الاهتمام بالاستعانة بالخبراء لتطوير الخدمات المصرفية.

د - تحليل البعد الرابع: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

جدول (6) تحليل فقرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

م	المجالات	البنوك الإسلامية				البنوك التجارية		
		المتوسط	الانحراف	الموافقة	الترتيب	المتوسط	الانحراف	الموافقة
1	تناسب البنية التحتية للبنك مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالية	3.02	0.989	متوسط	5	3.02	0.986	متوسط
2	يوفر البنك خدمات إنترنت سريعة وفعالة	3.12	0.955	متوسط	4	3.14	0.956	متوسط
3	يقدم البنك خدمات إلكترونية تواكب التطورات العالمية	3.20	0.987	متوسط	3	3.00	0.917	متوسط

4	يتوفر لدى البنك نظام صيانة سريع للأعطال الإلكترونية	3.89	0.894	مرتفع	1	2.95	0.900	متوسط	5
5	يوفر البنك أنظمة حماية متطورة لأجهزته وتطبيقاته	3.76	0.926	مرتفع	2	3.08	0.945	متوسط	2
الإجمالي		3.40	0.998	مرتفع		3.04	0.961	متوسط	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التحليل الإحصائي

يتبين من الجدول (6) نتائج التحليل الإحصائي لبعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أن الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بلغ 3.40 درجة وبمستوى مرتفع للبنوك الإسلامية، في حين بلغ 3.04 درجة وبمستوى متوسط للبنوك التجارية، وعليه تقرر الدراسة وجود أفضلية واضحة للبنوك الإسلامية عنها في البنوك التجارية، في ظل قصور الأخيرة توفير نظام سريع للصيانة.

ثانيًا: اختبار فرضيات الدراسة:

ليتمكن الباحث من اختبار فرضيات دراسته فقد استخدم اختبار T المحسوبة للعينات المستقلة للتحقق من صحة فرضية الدراسة الرئيسة وفرضياتها الفرعية، إذ يتم رفض الفرضية الصفرية إذا كان مستوى الدلالة (sig) أقل من الدلالة المعتمدة في هذه الدراسة (0.05)، ويتم قبول فرضية الإثبات إذا كانت (sig) أكبر من (0.05).

الجدول (7) اختبار t للفرضيات الدراسة

الأبعاد	البنوك الإسلامية		البنوك التجارية		اختبار الفرضية	
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	قيمة T	مستوى الدلالة
الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية	3.22	0.801	3.18	0.861	-1.191	0.611
الابتكار والإبداع	3.37	0.876	3.38	0.946	0.582	0.355
الموارد البشرية والتعليم	3.50	0.999	3.44	0.989	-0.051	0.084
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	3.40	0.998	3.04	0.961	-0.108	0.031
اقتصاد المعرفة ككل	3.37		3.26		-0.201	0.077

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على التحليل الإحصائي

من بيانات الجدول (7) أعلاه يتبين الآتي:

1. لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة عن (الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية) في البنوك اليمنية وفقاً لنوع البنك (إسلامي، تجاري)، إذ بلغت قيمة الدلالة الإحصائية 0.611، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة (0.05)، وعليه توصل الباحث إلى قبول الفرضية الفرعية الأولى التي تنص: لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية في البنوك اليمنية وفقاً لنوع البنك (إسلامي، تجاري).
2. لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة حول (الابتكار والإبداع) في البنوك اليمنية وفقاً لنوع البنك (إسلامي، تجاري)، إذ بلغت قيمة الدلالة الإحصائية 0.355، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة (0.05)، وعليه توصل الباحث إلى قبول الفرضية الفرعية الأولى التي تنص: لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في الابتكار والإبداع في البنوك اليمنية وفقاً لنوع البنك (إسلامي، تجاري).
- 3- لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة عن (الموارد البشرية والتعليم) في البنوك اليمنية وفقاً لنوع البنك (إسلامي، تجاري)، إذ بلغت قيمة الدلالة الإحصائية 0.084، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة (0.05)، وعليه توصل الباحث إلى قبول الفرضية الفرعية الأولى التي تنص: لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في الموارد البشرية والتعليم في البنوك اليمنية وفقاً لنوع البنك (إسلامي، تجاري).
- 4- يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة عن (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) في البنوك اليمنية وفقاً لنوع البنك (إسلامي، تجاري)، وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية 0.031، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة (0.05)، وعليه توصل الباحث إلى نفي الفرضية التي تنص: لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البنوك اليمنية وفقاً لنوع البنك (إسلامي، تجاري).
- 5- لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة عن (أبعاد الاقتصاد المعرفي) في البنوك اليمنية وفقاً لنوع البنك (إسلامي، تجاري)، إذ بلغت قيمة الدلالة الإحصائية 0.077، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة (0.05)، وعليه توصل الباحث إلى قبول الفرضية الرئيسة التي تنص على: لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية لأبعاد الاقتصاد المعرفي في البنوك اليمنية وفقاً لنوع البنك (إسلامي، تجاري).

ثالثاً: خاتمة (النتائج والتوصيات):

أولاً. النتائج: توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج النظرية والميدانية:

. النتائج النظرية: من خلال الدراسة النظرية توصل الباحث إلى الآتي:

1. يعد الاقتصاد المعرفي نطاقاً اقتصادياً حديثاً، يستخدم المعلومات والاتصالات والبحث والتطوير والموارد البشرية والتعليم وذلك في القطاعات الاقتصادية كافة، ومنها القطاع المصرفي ، وأسهم في انجاز الخدمات المصرفية بأسرع وقت وبجودة عالية وبأقل كلفة وجهد.
2. بالرغم من استيعاب الجمهورية اليمنية للاقتصاد المعرفي لكنها تتقدم ببطء في هذا المجال، حيث أنها تتذيل قائمة الدول العربية وفق مؤشر المعرفة العربي.
3. ضعف أداء قطاع الاتصالات اليمنية من حيث النفاذ إليه، والجودة الضعيفة بالنظر إلى السرعة المنخفضة للإنترنت، وإشكالية القدرة على تحمل كلفته المرتفعة.
4. لا تزال التشريعات والقوانين التي تشجع متطلبات الاقتصاد المعرفي في الجمهورية اليمنية دون المستوى المأمول ، وضعف إمكانيات البحث والتطوير، إلى جانب ضعف تأهيل الموارد البشرية.

. النتائج الميدانية: بناء على تحليل بيانات الدراسة ومناقشتها وفرضياتها، توصلت الدراسة إلى الآتي:

1. تتبنى البنوك اليمنية (الإسلامية والتجارية) الاقتصاد المعرفي بدرجة متوسطة بلغت 3.36 درجة، وأفضلية بسيطة للبنوك الإسلامية بلغت 3.37 درجة مقارنة بالبنوك التجارية 3.26 درجة.
2. تتبنى البنوك اليمنية (البنوك الإسلامية والتجارية) الاقتصاد المعرفي وفق بعد الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية بدرجة متوسطة بلغت 3.20 درجة، مع أفضلية بسيطة للبنوك الإسلامية بلغت 3.22 درجة مقارنة بالبنوك التجارية 3.18 درجة.
3. تتبنى البنوك اليمنية (البنوك الإسلامية والتجارية) الاقتصاد المعرفي وفق بعد الابتكار والإبداع بدرجة متوسطة بلغت 3.37.5 درجة، مع أفضلية بسيطة للبنوك التجارية بلغت 3.38 درجة مقارنة بالبنوك الإسلامية 3.37 درجة.
4. تتبنى البنوك اليمنية (البنوك الإسلامية والتجارية) الاقتصاد المعرفي وفق بعد الموارد البشرية والتعليم بدرجة مرتفعة بلغت 3.47 درجة، مع أفضلية بسيطة للبنوك الإسلامية بلغت 3.50 درجة مقارنة بالبنوك التجارية 3.44 درجة.

5. تتبنى البنوك اليمنية (البنوك الإسلامية والتجارية) الاقتصاد المعرفي وفق بعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدرجة متوسطة بلغت 3.22 درجة، مع أفضلية واضحة للبنوك الإسلامية وبمستوى مرتفع بلغ 3.40 درجة، مقارنة بالبنوك التجارية وبمستوى دلالة إحصائية متوسط بلغ 3.04 درجة
6. قبول الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية الأخرى للدراسة، باستثناء الفرضية الفرعية الرابعة التي تم نفيها واعتماد الفرضية البديلة.

ثانياً: التوصيات: في ضوء النتائج أعلاه، يوصي الباحث بالآتي:

1. على وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات اليمنية تحسين خدمة الإنترنت؛ لما له من أثر كبير في تسريع الحصول على المعرفة وتسريع العمل المصرفي، مع إعادة النظر في تخفيض كلفة الإنترنت في البلاد.
2. أن تعمل الجهات ذات العلاقة ومنها البنوك اليمنية (الإسلامية والتجارية والمتخصصة) على زيادة الإنفاق على الاتصالات وتقنية المعلومات لمواكبة اقتصاد المعرفة.
3. ضرورة قيام الدولة بتشجيع الاقتصاد المعرفي من خلال القيام بتسهيلات إدارية سواء جمركية أو ضريبية على المعدات والأجهزة المستوردة والمستخدمه في عمل البنوك اليمنية.
4. على البنوك اليمنية القيام بمزيد من الاهتمام في تدريب كوادرها مع التركيز على الدورات التخصصية في مجال الاقتصاد المعرفي من أجل مواكبة النظام المصرفي العالمي
5. أن تعمل البنوك اليمنية على تنمية روح الابتكار والإبداع لموظفيها وتقديم الحوافز المشجعة لهم في هذا المجال.
6. على البنوك اليمنية نشر مزيدٍ من أجهزتها المصرفية (الصراف الآلي، نقاط البيع) خارج نطاق مراكز المدن الرئيسة.

المراجع:

- 1- إسماعيل، على نور الدين، 2004م، اقتصاد المعرفة من منظور رياضي في الدول العربية - دراسة حالة، المجلة الاقتصادية السعودية، العدد (17)، السعودية، الصفحات 42. 53.
- 2- البارودي، شيرين بدري، 2005 م، دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الإلكترونية، ورقة علمية مقدمة لدى المؤتمر العلمي الخامس 25-27 نيسان، جامعة الزيتونة، الأردن.
- 3- البكري، ثامر، 2013م، قضايا معاصرة في التسويق، ط 1 دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
- 4- الثقفي، محمد شديد، وعبدالرؤوف، إبراهيم عبدالله، 2015م، آليات التحول نحو اقتصاد المعرفة - دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية، العدد (9)، جامعة المنصورة مصر، الصفحات 190-232.
- 5- الزيات، فتحي مصطفى، 2011 م، اقتصاد المعرفة، ط 1، دار النشر للجامعات، القاهرة. مصر.
- 6- السامرائي، سلوى أمين، (2008)، رؤية تشخيصية للمجتمع المعرفي في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الإسرائ الخاصة، المجلد 14، العراق، الصفحات 102-113.
- 7- العزيزي، محمود عبده، والحدابي، داؤود عبدالملك، 2018م، واقع اقتصاد المعرفة في الجامعات اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس - دراسة ميدانية على جامعة صنعاء والعلوم والتكنولوجيا، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد 11، العدد (33)، الصفحات 97. 125.
- 8- العماري، ياسين حسن، 2019م، اقتصاد المعرفة - مدخل استراتيجي لتنمية رأس المال المعرفي في الجامعات اليمنية، مجلة جامعة الجزيرة، العدد (4)، السودان.
- 9- الكساسبة، فراس عزت، 2020 م، دور اقتصاد المعرفة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية في القطاع المصرفي السعودي، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد (16)، الصفحات 469. 493.
- 10- بن منصور، الهام، 2018م، دور اقتصاد المعرفة في الارتقاء بالاقتصاد الجزائري، مجلة المؤشر العالمي، المجلد 2، العدد (1).
- 11- بوخاري، ام هاني، 2021م، اقتصاد المعرفة في الجزائر، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 4، العدد (3)، الصفحات 256. 271.
- 12- حامد، حامد معلى ادم، 2022م، فرص وتحديات البنوك الإسلامية في ظل اقتصاد المعرفة - دراسة تطبيقية على بنك فيصل الاسلامي بمدينتي الابيض والنهود للفترة من 2017-2021، مجلة جامعة عمران، المجلد 2، العدد (3).
- 13- حسين، ابتسام علي وآخرون، 2020م، دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة - دراسة استطلاعية على مصرف النهرين الاسلامي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (124).
- 14- خلف، فليح حسن، 2007م، اقتصاد المعرفة، دار جدارا للكتاب الجامعي، عمان. الاردن.
- 15- زويلف، انعام حسن، 2018م، أثر اقتصاد المعرفة في نظام الإبلاغ المالي - دراسة تطبيقية في عينة من البنوك الأردنية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 4، العدد (5)، الصفحات 221. 250.

- 16- عائض، عبداللطيف مصلح والعودي، نجاته عبده، (2020)، أثر إدارة المعرفة في التطوير المنظمي، مجلة الآداب للدراسات والبحوث الانسانية، العدد (14)، اليمن، الصفحات 432 . 476.
- 17- عبدالمنعم هبه، وقعلول سفيان، (2019)، اقتصاد المعرفة، ورقية بحثية مقدمة لدى الدائرة الاقتصادية والفنية لصندوق النقد العربي، العدد (51) الإمارات، الصفحات 1. 58.
- 18- عبدالمهدي، محمد فتحي، 2019 م، اقتصاد المعرفة في الأدبيات العربية - دراسة تحليلية ودروس مستفادة، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، المجلد 1، العدد(1)، الصفحات 149 . 183.
- 19- علة، مراد، (2015)، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية . دول مجلس التعاون الخليجي العربي إنموجها، ورقة علمية مقدمة لدى المؤتمر الدولي العاشر للاقتصاد والتمويل الإسلامي خلال المدة (23 . 24 اذار ، الدوحة . قطر .
- 20- نمر، أمين محمد، 2018م، دور جامعة نجران في تحقيق مفهوم الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس، مجلة دراسات العلوم التربوية، المجلد 45، العدد(4)، السعودية ، الصفحات 333 . 352.
- 21- نوازي لعلاوي، (2023)، دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الصناعة المصرفية . دراسة حالة الجزائر، مجلة نوميروس الأكاديمية، المجلد 4، العدد (1)، الصفحات 65 . 84.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Brent , Alan C , and Pretorius , 2007 , Sustainable Development Framework for the technology managment Field Knowledge and departare for furner Research , International Association for Managment of technology university of Pretoria , South Africa
- world Bank , 2012 , Knowledge Economy Index KEI & 2012,Rankings
- Dahlma , Derek H. C. Chen and Carl J , 2006 , The Knowledge Economy , The kam methodology and woald bank Operaliong 5.(Consulte le 12/01/202)
- Vector Kuo . (2011). Basic concepts of information and communication Technology , Available at: www.itdesk.info
- Katabe, Maroobi & Helson , Kristion , Global marketing management. 1 ed, John Wiley & sons Inc , 2000.